

Distr.: General
8 March 2018

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، ورداً على المغالطات القانونية والادعاءات المغرضة التي وردت في الرسالتين الموجهتين من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة المؤرختين ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/41) و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/46)، والرسالة الموجهة من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/56)، أود توضيح ما يلي:

إن تفسير الرسالة الموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ والرسالة الموجهة من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبحرين لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشكل يخالف الأهداف المنشودة من الاتفاقية هو محاولة واضحة ومرفوضة لتبرير انتهاك دولة الإمارات لأحكام الاتفاقية، ومحاولة للتوصل من المسؤولية القانونية عن تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها، حيث أكدت الدول الأطراف في الاتفاقية المغري التاريخي لهذه الاتفاقية بوصفها مساهمة هامة في صون السلم وتحقيق العدالة والتقدم لشعوب العالم جمعاء، وعبرت الدول الأطراف عن الرغبة في أن تسوي، بروح من التفاهم المتبادل والتعاون، كل المسائل المتصلة بقانون البحار.

إن دولة قطر تدرك بشكل كامل بأن الفقرة ١ من المادة ٥٨ في هذه الاتفاقية تنص على أن كل الدول تتمتع بحرية العبور الجوي في المناطق الاقتصادية الخالصة، إلا أن حرية العبور الجوي ينبغي أن تتماشى مع نص الفقرة ٣ من المادة ٥٨ ذاتها التي تطلب من الدول عندما تمارس هذه الحرية في العبور أن تراعي حقوق وواجبات الدول المطللة على البحار، وتلتزم بالقوانين واللوائح التي لا تتعارض مع الاتفاقية التي وضعتها الدول المطللة على البحار وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والأعراف والقوانين الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن المقصود بـ "المراعاة الواجبة لحقوق الدولة الساحلية وواجباتها" حددته المادة ٣٠١ في هذه الاتفاقية التي أكدت أنه عندما تمارس الدول الأطراف في الاتفاقية حقوقها وفقاً لهذه الاتفاقية، يتوجب عليها ألا تقوم بأي تهديد عسكري أو تستخدم القوة ضد وحدة أراضي أي بلد أو استقلاله السياسي، أو تقوم بتهديدات عسكرية أو تستخدم القوة بأي أسلوب آخر يخالف مبادئ القوانين الدولية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. واستناداً لنص وروح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأخذاً بالاعتبار



أن تحليق الطائرة الإماراتية العسكرية المقاتلة بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ فوق المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة قطر المشار إليها في رسالتي المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/6)، والانتهاكات المتواترة اللاحقة، ومنها ما ورد في رسالتي المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/23)، تأتي في سياق الإجراءات الاستفزازية الأحادية غير المسؤولة التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة ضد دولة قطر بدون أي مبرر أو مسوغ قانوني بما يشكل تهديداً لأمن دولة قطر الوطني وسيادتها وللأمن والاستقرار في المنطقة، وإن هذه الانتهاكات تتنافى بشكل كامل مع "حرية العبور الجوي" الذي تنص عليه الاتفاقية. وهذا يدحض الحجج والمزاعم التي وردت في رسالة القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ورسالة القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبحرين.

بالإضافة إلى محاولات التضليل الواردة في رسالة القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فإن رسالته المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ تتضمن مزاعم باطلة مفادها أن طائرات مقاتلة قطرية اعترضت بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ طائرتين إماراتيتين مدينتين (رحلة طيران الإمارات رقم EK837 ورحلة طيران الاتحاد رقم EY371). وإذ تؤكد دولة قطر أن هذه المزاعم عارية من الصحة تماماً، فإنها تشدد على أن الهدف من هذه المزاعم هو صرف الانتباه عن الاختراقات الفعلية للطائرات العسكرية الإماراتية التي سبق وأن أشرت إليها في رسالتي المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وتواتر الانتهاكات فيما بعد، ومنها ما ورد في رسالتي المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وانسجاماً مع حرص حكومة دولة قطر على الالتزام بالقانون الدولي، فقد قامت بمخاطبة منظمة الطيران المدني الدولي لتنفيذ المزاعم الإماراتية (Ref: ICAO/QTR/05003/2017 - مرفق نسخة) حيث أشارت إلى قيام بعض الطائرات العسكرية التابعة لدولة قطر بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بتدريبات روتينية في أعالي البحار كما جرت العادة، ولم تكن هناك أية حادثة ولم تقم تلك الطائرات باعترض الطائرات المدنية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أن الطائرات القطرية لم ولن تستهدف الطائرات المدنية، وأبقت على مسافة كافية بينها وبين الطائرات الإماراتية، لا سيما وأن لدى الطيارين العسكريين القطريين تعليمات مشددة بعدم الاقتراب من أي طائرة أخرى لمسافة أقل من المسافة اللازمة لتحديد هويتها بشكل آمن. وتؤكد الصور الرادارية المتعلقة بالمزاعم الإماراتية وجود مسافة فاصلة كافية بشكل أفقي ورأسي، وعدم وجود أي خطر على أي طائرة مدنية. كما أشارت رسالة دولة قطر إلى منظمة الطيران المدني الدولي إلى أنه لو لم تكن هناك مسافة كافية بين الطائرات لقامت المراقبة الجوية البحرينية، كونها الجهة المعنية بإدارة الحركة الجوية في تلك المنطقة (بموجب الاتفاقية بين دولة قطر ومملكة البحرين في منظمة الطيران المدني الدولي)، بإصدار تعليمات لتأمين الفصل اللازم بين الطائرتين. ونتيجة لعدم وجود أي خطر أو انتهاك، لم تقم المراقبة الجوية البحرينية بإصدار أية تعليمات لانتفاء الحاجة لذلك.

إن ما ورد في رسالة القائم بأعمال البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة من مغالطات قانونية وافتراءات مغرضة يشكّل تصعيداً لا مبرر له للأزمة الحالية ودون الأخذ بالاعتبار التزام دولة قطر بالقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين.

ختاماً، في الوقت الذي تؤكد فيه حكومة دولة قطر حرصها على علاقات حسن الجوار مع جيرانها، والتزامها المطلق بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي، فإنها ترفض بشدة

أي خرق لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتحتفظ بحقها السيادي المشروع في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع عن حدودها ومجالها الجوي وأمنها الوطني، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني
المندوبة الدائمة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٥ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة



Ref: ICAO\QTR\05003\2017

Date: 22\01\2018

H.E Dr. Olumuyiwa Benard Aliu

President of ICAO Council

International Civil Aviation Organization (ICAO)

999 Robert-Bourassa Boulevard, Montréal,

Quebec H3C 5H7, Canada

Your Excellency,

I have the honor to refer to your letter LE6/7.CONF dated 17 January 2018 containing unfounded allegations by the United Arab Emirates.

The authorities of the State of Qatar firmly deny the statements of the UAE. Their allegations are baseless and complete falsehoods aimed at distracting the attention from Qatar's complaint about the unlawful intrusion of UAE military aircraft into Qatar's territorial waters and the unlawful air blockade that has been lasting over eight months.

State of Qatar has been always fully complying with the Convention on International Civil Aviation, the international standards and other sources of international law. The State of Qatar never took any reciprocal actions to counteract the unlawful air blockade and its airspace is open to international civil aviation of all States without distinction.

On 15 January 2018 some Qatar's military aircraft were on routine exercises over the high sea as they have always done - well before the unlawful blockade and regardless of such blockade. There was no "incident" and definitely no "interception" during their flights since the Qatar's aircraft never "targeted" any civilian plane and kept a safe separation from such aircraft. The military pilots are under strict orders never to come closer to another aircraft than necessary and safe to ascertain visually its identity. The attached radar plots indicate that in the given case there was sufficient horizontal and vertical separation and no danger was created to any civil aircraft. It would have been the duty of the Bahrain ATC to issue appropriate instructions to secure adequate separation but there was no such action by the Bahrain ATC since there was no need for it. Moreover, the US Military command in Qatar confirms that on 15 January 2018 there was no "incident" and no "interception".

The authorities of the State of Qatar firmly protest against the false allegations of the UAE and Bahrain. It is deeply deplorable that false messages about alleged interception are being spread in the media and are also addressed to

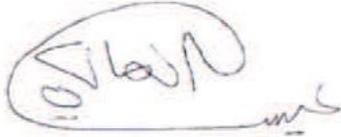
Permanent Mission of the State of Qatar to ICAO 777 Rue Robert-Bourassa (Evo Tower)
Suite 2804 Tel: +1 514-667-0734

Québec, Montreal H3C 3Z7
Email: Qatar@icao.int

ICAO - by States that themselves are violating the elementary rules on which the International Civil Aviation Organization is based.

Accept, Excellency, the expression of my highest consideration

Yours Sincerely,



Essa Almalki
Permanent Representative



CC: H.E Dr. Fang Liu Secretary General

CC: Mr. Mohammed Khalifa Rahma Regional Director ICAO Middle East Regional

Attachments: radar plots

Permanent Mission of the State of Qatar to ICAO
Suite 2804

777 Rue Robert-Bourassa (Evo Tower)
Tel: +1 514-667-0734

Québec, Montreal H3C 3Z7
Email: Qatar@icao.int